



المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT



ورقة فنية حول:

تنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية
المعتمد على التصنيف الدولي
التنقيح الرابع في السجلات الإدارية: القضايا والتحديات

اعداد هذا الاصدار استناداً الى دليل الاصدارات الاحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة الكترونية من الاصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز [حسب الرابط التالي:](#)

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/standards/classifications-labor-trade>



© ربيع الثاني 1440 هـ ، ديسمبر 2018 م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018 م. ورقة فنية حول تنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية

المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في السجلات الإدارية: القضايا والتحديات. الاصدار رقم 1.

مسقط - سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



المحتويات

فهرس

المقدمة.....	3
1. تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في الإنتاج الإحصائي.....	4
2. تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في السجلات الإدارية	5
2.1 التحديات التي تواجه عملية تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في السجلات الإدارية.....	4
أ. الإطار القانوني	6
ب. التنسيق	7
ج. الوقت المخصص للتخطيط.....	7
د. الجدول الزمني لتطبيق التصنيف على المصادر الإدارية	8
هـ. أدوات التصنيف والتميز	8
و. التدريب والتوثيق والدعم الفني	9
ز. تخصيص الموارد وتقديرها.....	9
ح. الاتصال	10
ط. ضمان وضبط الجودة	11
2.3 فوائد التطبيق الناجح للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع.....	12





مقدمة

يُستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع¹ (ISIC 4) على نطاق واسع في تصنيف البيانات حسب نوع النشاط الاقتصادي في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية وديموغرافيا المنشآت والعمالة وغيرها. وفي هذا الشأن، وإلى حد كبير يتحدد مدى نجاح التغيير للتصنيف الجديد حسب جودة تنفيذ الرموز الجديدة في سجل الأعمال الإحصائية.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4) استخداماً متزايداً في الأغراض غير الإحصائية، حيث يستخدم في توفير فيض من المعلومات التي لا غنى عنها لرصد وتحليل وتقييم التطور الزمني للأداء الاقتصادي. كما يقدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4) المعايير المعتمدة دولياً لتصنيف الوحدات المنتجة داخل الاقتصاد، مما يسمح بمقارنة البيانات على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي.

ومن ثم، فإن الانتقال إلى التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev. 4) يُعد عملية معقدة تتضمن العديد من التحديات وتحتاج لموارد مكثفة، كما يتطلب تنفيذ التصنيف الجديد مستوى عالٍ من التنسيق داخل الجهاز الإحصاء الوطني، وفيما بين الجهاز الإحصائي والجهات والهيئات العامة المسؤولة عن السجلات الإدارية للشركات والسجلات التجارية.

1 اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 2006م، الصيغة الأخيرة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع - ISIC 4) بهدف تحقيق ما يلي:

1. شمول الصناعات المستحدثة وأنماط الإنتاج الجديدة،
2. تحسين إمكانية المقارنة والربط بالتصنيفات الإقليمية الرئيسية،
3. المحافظة على الاستمرارية مع التصنيفات السابقة.

بالمقارنة مع التصنيفات السابقة، فقد شمل التنقيح الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية عدداً أكبر من فئات المستويات العليا، كما عرض بيانات أكثر تفصيلاً عن تصنيف النشاط الاقتصادي. كما أُدرجت بالتنقيح الرابع مفاهيم جديدة مثل الفصول الجديدة التي تركز على المعلومات والاتصالات والأنشطة البيئية، وأنشأت شعبة منفصلة لخدمات الدعم. وبشكل عام، فإن التصنيف المنقح يركز أكثر على أنشطة الخدمات.



1. تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في الإنتاج الإحصائي

يستخدم التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي -التنقيح الرابع (ISIC4) في الإنتاج الإحصائي كجزء من برنامج إحصائي موسع يهدف لتنقيح التنظيم الكامل للمسوح الاقتصادية في الجهاز الإحصائي الوطني، ويشمل ذلك إعادة ترميز جميع الأنشطة الاقتصادية في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية، وديموغرافيا المنشآت، والعمالة وغيرها. وتبدأ العملية بتطبيق الرموز الجديدة في سجل الأعمال الإحصائي.

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه الجهاز الإحصاء الوطني والجهات الحكومية (العامة) الأخرى في التنفيذ المتزامن للنسخة الجديدة من التصنيف في كل من النظام الإحصائي وفي الملفات الإدارية، ويستلزم هذا التنفيذ المتزامن تخطيطاً جيداً وتنفيذاً موثقاً.

تعتمد جودة وقابلية المقارنة للبيانات والإحصاءات المنتجة حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى حد كبير على صحة الرموز المخصصة للوحدات، والتي تعتمد بدورها، على المعلومات المتاحة لتحديثها وعلى الأدوات والإجراءات المستخدمة.

كما يجب الأخذ في الاعتبار انه عند تنفيذ التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4) أو صيغته الوطنية أو الخليجية²، فإن ذلك يتطلب عدداً كبيراً من مجموعات العمل المعنية وعدداً من الأشخاص المختلفين لتنفيذها، مما يؤدي إلى تعقد الأمور إلى حد كبير ويزيد من صعوبة تنفيذ المشروع. ويتمثل الأسلوب الأمثل في معالجة هذا التعقيد في النظر لعملية التنفيذ كبرنامج يتكون من الأفراد المعنيين والمشاريع ذات الصلة.

وكما هو معلوم ان هذه المشاريع عادة ما تدار من قبل مجموعات عمل مميزة وذات شكل خاص تتولى مسؤولية تنفيذ مختلف الجوانب المتعلقة بتطبيق التصنيف الجديد.

² وضع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية تصنيفا خليجيا للصناعة استناداً للتنقيح الأخير من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4). كما وضعت الهيئة العامة للإحصاء بالملكة العربية السعودية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات وسلطنة عمان تصنيفا وطنيا للصناعة خاصا بهما استناداً للتنقيح الأخير من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4). وتعتبر تلك التصنيف أكثر تفصيلاً من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4) إذ أنهم يضيفون حدين للتصنيف الدولي في شكل فروع وصناعات.



2. تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي -

التنقيح الرابع في السجلات الإدارية

يُعد التصنيف الوطني أو الخليجي للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) المعيار الذي تستخدمه الشركات في النماذج الإدارية الوطنية التي يجب أن تملؤها لأغراض مختلفة. ومن المهم للغاية استخدام تصنيف صناعي موحد حسب السجلات الإدارية لإنتاج الإحصاءات، ولتحديث سجل الأعمال الإحصائي المركزي، وكذلك لتوسيع نطاق استخدام السجلات الإدارية كمصدر للبيانات الاقتصادية.

تحتاج الجهات الحكومية (العامة) التي تتعامل مع السجلات الإدارية للأعمال والسجلات التجارية (مثل جهات إصدار التراخيص التجارية وسجلات التوظيف والأجور والضمان الاجتماعي وتسجيل الأعمال وما إلى ذلك) إلى اعتماد التصنيف الوطني أو الخليجي للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) تدريجياً، ويُعد هذا الأمر فرصة سانحة لتوحيد المعايير المستخدمة في جميع الجهات والدوائر التي تتعامل في السجلات الإدارية للشركات والسجلات التجارية، وتجنب استمرار بعض هذه الجهات في استخدام التصنيفات الصناعية الخاصة بها (والتي تتصف بعدم الموامة فيما بينها وبعدم التزامها بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC)).

ومما لاشك فيه ان الانتقال من حالة استخدام التصنيفات الاقتصادية غير الموحدة في مختلف مؤسسات النظام الإحصائي والدوائر العامة الى التنفيذ التدريجي للتصنيف الوطني الموحد يعتبر امرا أساسيا وهاما يساهم الى حد كبير في تنفيذ الربط بين قواعد البيانات ذات العلاقة في مختلف المصادر الوطنية وإجراء المقارنات بين الإحصاءات الوطنية وغيرها من البيانات.

إلا ان التحدي الرئيسي يتمثل في هذه العملية الانتقالية بين إلى التصنيف المنقح للأنشطة في كل من النظام الإحصائي وكذلك في قواعد بيانات الدوائر العامة. عليه لابد من القيام بتدابير اساسية تضمن الانتقال للتصنيف المنقح.

ومن هذه التدابير لإن الانتقال الى التصنيف الجديد يتطلب مستوى عال من التنسيق بين الجهاز الإحصائي الوطني والجهات والهيئات العامة المسؤولة عن السجلات الإدارية للشركات والسجلات التجارية، كما ينبغي اتخاذ ترتيبات مؤسسية هادفة بين الجهاز الإحصائي الوطني والجهات والدوائر العامة. مثل السعي إلى تشكيل هيئة رسمية (لجنة تنسيق وطنية) تعمل تحت إشراف الجهاز الإحصائي الوطني لتتولى مسؤولية تنسيق التصنيفات الاقتصادية. ومن شأن ذلك أن يساهم في تحسين العلاقة بين الجهاز الإحصائي الوطني والجهات الحكومية والدوائر العامة المسؤولة عن السجلات الإدارية. وأخيراً، يتعين أن يُكلف الجهاز الإحصائي الوطني بقيادة هذه العملية، لأنه يمتلك الكفاءة والقدرة على معالجة الأسئلة المتعلقة بالتصنيف الاقتصادي المعتمد.



كما ان الجهاز الإحصائي الوطني – بصفته قيماً على التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية – يجب ان يتولى مسؤولية إعداد وتنسيق برنامج التنقيح وتحديث التصنيف الوطني. ويفضل تبدأ المناقشات حول تطبيق التصنيف الوطني أو الخليجي للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) كتصنيفاً معيارياً بين الجهاز الإحصائي الوطني والدوائر العامة في مرحلة مبكرة وذلك لتحليل الوضع الراهن وبحث أنجع الطرق المناسبة للانتقال للتصنيف الجديد. ويوصى بإنجاز مسودة أولى لهيكل النسخة الجديدة للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4)، ثم يتم عرضها للمناقشة على مجموعات من مستخدمي التصنيف، بما في ذلك رابطات المؤسسات، والجهات العامة ومنتجي الإحصاءات الاقتصادية الآخرين. وبالإضافة إلى تطوير التصنيف وتحسينه، فإن هذه المناقشات ستساهم في ضمان الالتزام بالتنفيذ المتزامن. وختاماً، يوصى بأن تساهم الجهات الحكومية والدوائر العامة في تطويره من خلال تعريف بعض الفروع أو الصناعات في التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4).

2.1 التحديات التي تواجه عملية تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على

التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في السجلات الإدارية

هناك عدة تحديات تواجه تنفيذ التصنيف الجديد في السجلات الإدارية. وتتعلق هذه التحديات أساساً بدور ومسؤوليات كلا الجانبين: الجهاز الإحصائي الوطني والجهات والهيئات العامة. ومن هذه التحديات يكمن في الخطر الناتج عن عدم استخدام بعض الإدارات لأية تصانيف أو اعتماد بعض الإدارات الأخرى لتصانيف مختلفة مما يستدعي في ان يقوم الجهاز الإحصائي الوطني بمعالجة هذه الحالات ومساعدة تلك الإدارات على تحقيق معدل الأداء المطلوب من حيث التنفيذ الكامل للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4). وبالإضافة إلى ذلك، فهناك الخطر الناتج عند عدم وعي الجهاز الإحصائي الوطني بدوره المحوري في هذه العملية والمسؤولية الملقاة على عاتقه في هذا الشأن، ومن ثم يمكن تلخيص التحديات التي قد تواجه عملية تنفيذ التصنيف على النحو التالي:

أ. الإطار القانوني

يعد وضع إطار قانوني لتنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) أحد شروط التطبيق السليم والمتناسق لهذا التصنيف. إذ في غياب هذا الإطار القانوني يوجد خطر عدم التزام الدوائر العامة والجهاز الإحصائي بمسؤولياتهم في تنفيذ التصنيف الجديد في موعده، مما يؤثر سلباً على نجاح هذا المشروع بسبب عدم التناسق بين البيانات الإدارية والبيانات الإحصائية وفقدان فرصة توحيد المعايير المستخدمة في جميع الجهات والدوائر التي تتعامل بالسجلات الإدارية للشركات والسجلات التجارية.



ورقة فنية حول: تنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في السجلات الإدارية، القضايا والتحديات

ويمكن أن يتخذ الإطار القانوني شكل قرار سامي (ملكي أو سلطاني) أو لوائح أو قرار وزاري. على أن تتضمن تحتوي هذه اللوائح على المبادئ الأساسية ومسؤوليات كل الأطراف المعنية بالقرار والإطار الزمني لتنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) و لا تتضمن اللوائح بعض النقاط التي يتعين تحديدها والخوض في تفاصيلها عن طريق اللجان. ومن ثم، فهي تشكل نقطة الانطلاق لتطوير عملية تنفيذ التصنيف الوطني الجديد للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية والإحصاءات الوطنية، مما يعزز أهمية التنسيق بين الجهاز الإحصائي والجهات العامة التي توفر البيانات الإدارية.

ب. التنسيق

يتمثل التحدي الرئيسي في تنفيذ التصنيف للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) في تنسيق الانتقال المتزامن إلى الصيغة الجديدة للتصنيف الصناعي الوطني لجميع الأنشطة الاقتصادية في قواعد البيانات المستخدمة أو غيرها في كل من النظام الإحصائي والدوائر العامة، والتي تستخدم النشاط الاقتصادي كمرجعية. وينبغي مناقشة خطوات تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) بصورة مشتركة بين الجهاز الإحصائي الوطني والدوائر العامة. وتقع مسؤولية إدارة جميع الأدوات والآليات اللازمة لدعم تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) على عاتق الجهاز الإحصائي الوطني.

ج. الوقت المخصص للتخطيط

تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها المشروع في ضيق الوقت المتاح للتنفيذ بعد الانتهاء من التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) والتاريخ المحدد لتطبيقه على السجلات في الدوائر العامة، ويمثل ذلك مشكلة خاصة فيما يتعلق بموردي البيانات لأن النظم الإدارية تتطلب مهلة زمنية طويلة للتخطيط وإدخال التغييرات. ويتعين التعجيل بالبدء في التخطيط للتنفيذ، كما يتعين الإسراع بالانتهاء من التصنيف الكامل في وقت مبكر. ويحتاج التنفيذ الناجح لهذا المشروع لفترة تتراوح ما بين اثني عشر إلى ثمانية عشر شهراً.



د. الجدول الزمني لتطبيق التصنيف على المصادر الإدارية

يتمثل الوضع المثالي في تحول السجلات في الدوائر العامة والمصادر الإدارية التي تغذي سجل الشركات إلى التصنيف الجديد في نفس الوقت الذي يعتمد فيه سجل الشركات. ومن الناحية العملية، فإنه من المستبعد حدوث ذلك التزامن، ويُعد اعتبار عملية التحول لاستخدام التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية شأنًا إحصائياً بحتاً من قبل بعض الدوائر العامة (سواء من موردي البيانات أو غيرهم) إحدى المشاكل الرئيسية التي تظهر عند بدء التغيير، ومن ثم نجد أن هذه الدوائر لا تبدي التعاون المطلوب وتتردد في تخصيص الموارد اللازمة لمعالجة عملية التغيير، وحتى عند موافقة الدوائر العامة على التحول للتصنيف الجديد، فإن الجدول الزمني لإنجاز العمل عادة ما يرتبط بمتطلباتهم، ويجب أيضاً أن يتلاءم مع التغييرات الأخرى المخطط لها في نظامهم الإداري.

هـ. أدوات التصنيف والترميز

يتألف التصنيف من ترميز النشاط الرئيسي لوحدة ما باستخدام التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4)، ويمكن إجراء ذلك آلياً أو باستخدام النظام التقليدي (الكتابي). وبالرغم من استخدام بعض الدوائر العامة لأنظمة تشبه النظام المستخدم في الجهاز الإحصائي الوطني إلا أنها قد تُستخدم لأغراض مختلفة، أو تخضع لقواعد تصنيف مختلفة وتركز على جانب مختلف من النشاط (أي تركز على نشاط محدد بدلاً من النشاط الرئيسي). وبالإضافة إلى ذلك، فقد لا يكون التصنيف متغيراً ذا أولوية بالنسبة للمصدر الإداري. وبالتالي، فقد تكون جودة عملية الترميز ورمز النشاط الاقتصادي الممنوح للوحدات في هذه الدوائر مصدراً للمشاكل.

علاوة على ذلك، ففي حالة الإدارات العامة التي تستخدم الترميز التلقائي، تحتاج هذه الأداة إلى تقديم بيانات وصفية شاملة. ومن الواضح أن هناك حاجة لبعض الوقت لدمج البيانات الوصفية للتصنيف الجديد في أداة الترميز، واختبار النتائج والتحقق من استيفائها لمعايير الجودة المطلوبة. مما يدعم شرط إتاحة فترة زمنية كافية بين الانتهاء من التصنيف وتنفيذه.

وأخيراً، واستناداً إلى ممارسات الدول الأخرى، تتأكد أهمية استخدام الترميز الآلي، الذي يعطي نتائج أفضل من الترميز اليدوي (الكتابي) سواء من حيث الدقة والاتساق وعادة ما تكون هذه نتائج الاستثمار في تنقيح وتعزيز أداة الترميز المستخدمة على مدى عدد من السنوات.



و. التدريب والتوثيق والدعم الفني

من الضروري إنشاء قنوات اتصال قوية بين واضعي التصنيف الجديد (الجهاز الإحصائي الوطني) والدوائر العامة المعنية. كما يحتاج مستخدمو السجلات الإدارية في الدوائر العامة للتدريب على استخدام التصنيف الجديد وفهم أثره، ولا سيما الموظفون المعنيون بترميز وصف الشركات يدوياً (كتابياً). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك مقياس لمعدل الأداء في عملية الترميز، والذي سيحدد عن كثب جودة التدريب المقدم.

يحتاج الجهاز الإحصائي الوطني إلى تطوير الأدوات التالية لدعم تنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد:

- وضع التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) والملاحظات التفسيرية ذات الصلة.
- إعداد جداول الربط التفصيلية بين التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) والتصنيف الوطني السابق.
- إعداد جداول الربط التفصيلية بين التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) والتصنيف المركزي للمنتجات (التنقيح الثاني) (CPC Ver. 2).
- تطوير برامج الترميز: تطوير البرمجيات لمساعدة المستخدمين للبحث عن الرموز المستخدمة في التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) بناءً على وصف النشاط.
- تقديم خدمة الخط الساخن للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4): يجب أن يشغل الجهاز الإحصائي الوطني خدمة الخط الساخن من خلال العنوان الإلكتروني للمساعدة في تحديد رمز التصنيف الموحد للأنشطة الصناعية (ISIC) للنشاط الرئيسي للشركة. واستناداً إلى وصف النشاط التجاري، تساعد خدمة الخط الساخن في تحديد رمز التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4).

ز. تخصيص الموارد وتقديرها

في الوقت الذي تخطط فيه الدوائر العامة مواردها، فإنها تحتاج إلى تخصيص الموارد التي تعرف ضوابطها ومتطلباتها. وينبغي أن تغطي خطة الموارد توقيت وكيفية ونوع ومكان الموارد المطلوبة.

وعادة ما تكون الموارد اللازمة لتنفيذ التصنيف الجديد محدودة وتختلف من دائرة لأخرى، وتشمل الموارد القوى العاملة والمعدات والمعلومات.



بالنسبة للقوى العاملة، تختلف المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع عبر الدوائر العامة، فبعض الإدارات لديها موظفين ذوي مهارات عالية وخبرة لتنفيذ التصنيف الجديد بسهولة وفي الوقت المناسب، والبعض الآخر يحتاج إلى تقديم مساعدة إضافية والمزيد من التدريب من الجهاز الإحصائي الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، تتفاوت المعدات والأدوات المتاحة في مختلف الدوائر. فبعضها يستخدم الترميز الآلي والأخرى ما زالت تستخدم الترميز التقليدي (الكتابي)، والذي يحتاج للمزيد من العمل ويُعد أقل دقة من نظيره.

وأخيراً تختلف جودة المعلومات التي تحتويها السجلات في الدوائر المختلفة (من حيث المحتوى، والاكتمال، والتحديث).

ح. الاتصال

من المهم أثناء تنفيذ التصنيف الجديد ضمان كفاءة الاتصالات وتبادل المعلومات بين الجانبين. يشمل ذلك الاتصالات المراسلات الرسمية والاجتماعات وتبادل المعلومات.

حيث يجب على الجهاز الإحصائي الوطني التأكد من أن جميع مستخدمي التصنيف لديهم المعلومات التي يحتاجون إليها للقيام بوظائفهم على أكمل وجه، ويكونوا على دراية بكافة قضاياهم واهتماماتهم والموضوعات ذات الصلة. ومن ناحية أخرى يقوم المستخدمون برصد وإبلاغ الجهاز الإحصائي الوطني بالمشاكل والقضايا المتعلقة بالتنفيذ الفعلي في أنظمة التسجيل. وخصوصاً يجب الإبلاغ عن الاستثناءات التي يقوم بها المستخدمون في تطبيق التصنيف. فالاتصال وسيلة فعالة وحيوية لإدارة التوقعات حول كيفية إنجاز المشروع وتوزيع المهام والمسؤوليات.

كما أنه من الضروري تسجيل أي قرارات ترميز سابقة ذات جودة وإتاحتها للمستخدمين بغرض مساعدتهم في تنفيذ التصنيف. وتتضمن هذه القرارات تفسيرات متفق عليها حول:

- كيفية تصنيف الحالات / الردود الجديدة (مثل الأنواع الجديدة للأنشطة الإنتاج أو المنتجات أو الخدمات الجديدة) التي ظهرت منذ إصدار التصنيف (وينبغي الإشارة إلى إدراجها في الاستعراض التالي)؛
- كيفية تصنيف الحالات / الاستجابات الصعبة أو غير العادية التي لا يمكن حلها بسهولة للتعريف الوصفية الحالية؛
- كيفية تصنيف الفئات التي وردت فيها تفسيرات متنوعة من قبل المستخدمين (أي الحصول على الترميز المتناسق)؛



ط. ضمان وضبط الجودة

ينبغي أن يكون لدى الدوائر العامة نظام قائم لضمان الجودة يضمن ضبط المشروع وتنفيذه حسب ما هو مخطط مما سيساهم ذلك في مراقبة عملية التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آلية مراقبة الجودة ستضمن سير عملية إعادة تصنيف السجلات بدقة تامة.

في الواقع، لا يوجد لدى الكثير من الدوائر العامة نظام ضمان الجودة يتولى مراقبة جودة المشروع وإنتاجه والتأكد من تنفيذه بسلاسة وإنتاج المخرجات المطلوبة. وبالمثل، يمكن أن يكون لدى عدد قليل من الدوائر العامة آلية لمراقبة الجودة أو إجراءات تحقق مناسبة.

وهناك نوعان من إجراءات التحقق:

- التحقق الاعتمادي الذي يتضمن إجراء فحص مباشر للرمز المحدد من قبل المرمز مقابل الاستجابة النصية الواردة في الوصف.
- التحقق المستقل وهو الأكثر تفصيلاً ويتضمن خطوتين: أولاً، هناك فصل لعملية الترميز عن الاستجابة النصية، وثانياً مقارنة بين الرمز الناتج والرمز المحدد بواسطة المرمز.

في التحقق الاعتمادي يحق للمدقق الوصول إلى الرمز المحدد من قبل المرمز أما في التحقق المستقل فلا يملك المدقق هذه الصلاحية.

وفي التحقق الاعتمادي يسهل على المدقق إغفال الأخطاء مما يتسبب في عدم اكتشاف العديد منها. ويوصى باعتماد التحقق المستقل عند التمكن من ذلك، ولا سيما في نطاق السجلات الإدارية الكبيرة حيث يكون الحصول على بيانات تفصيلية عن الصناعة هدفاً رئيسياً للقياس.



2.3 فوائد التطبيق الناجح للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع

إن الفوائد الناتجة من تحقيق التنفيذ الناجح للتصنيف الجديد عديدة وهامة. فأولاً، يمثل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) والتنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC 4) تحسناً هاماً وتطوراً ملحوظاً مقارنة بالتصنيف السابقة حيث يتميز بهيكل أفضل، ويستند لمبادئ منهجية أسلم، ويشمل محتويات محددة بشكل أفضل ووفقاً لمعايير التصنيف الدولية.

ومن ثم، فإن المكاسب المهمة التي سيحققها التصنيف فيما يتعلق بالجودة ستدعم قرارات تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) لجميع الأنشطة الاقتصادية في إنتاج الإحصاءات والسجلات الإدارية على الرغم من ارتفاع تكاليف عملية تغيير التصنيف.

وقد تؤدي الزيادة في استخدام التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) كتصنيف معياري في قواعد البيانات الإدارية إلى تعزيز الترابط فيما بينها وبين الإحصاءات الرسمية. ومن المؤكد أنها ستسهم في تحسين نوعية ملفات البيانات الإدارية، وبالتالي ستقدم دعماً أفضل لقرارات وإجراءات الدوائر العامة. ومن ناحية أخرى، سيزيد استخدام التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) من إمكانيات استخدام البيانات الإدارية لأغراض إحصائية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أحد الجوانب المهمة ذات الصلة بتنفيذ التصنيف الموحد ألا وهو أنه سيضمن تغيير ثقافة التعاون والتنسيق بين الجهاز الإحصائي الوطني والدوائر الحكومية في تنفيذ وتطبيق التصنيف ليصبح جزءاً من العمل الإحصائي المعتاد.



